

حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوروبية المتوسطية

محمد الأطرش

وزير سابق واقتصادي عربي - سوريا.

لهذه الدراسة هدفان رئيسيان. الأول المناقشة بإيجاز لعملية التوحد الاقتصادي العربي، والثاني تحليل الآثار الممكن أن تنجم عن الشراكة الأوروبية - المتوسطية بين الأقطار العربية من جهة، والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى على عملية التوحد الاقتصادي والتنمية العربيتين.

أولاً: عملية التوحد الاقتصادي العربي

١ - قد يكون من المستحسن بالنسبة للقارئ العربي المثقف وغير المختص في الأمور الاقتصادية البدء بتعريف مراحل التوحد الاقتصادي:

المرحلة الأولى: هي إقامة منطقة تجارة حرة. وهذه تتضمن الإزالة التدريجية وضمن إطار زمني معين متفق عليه للرسوم الجمركية والرسوم الداخلية ذات التأثير المماثل والقيود الإدارية والكمية والنقدية على التجارة في السلع التي تنتجها الدول (وربما التجارة في الخدمات المنتجة من قبلها) المنضمة إلى المنطقة المذكورة.

المرحلة الثانية: وهي الاتحاد الجمركي. ويتضمن بالإضافة إلى ما تتضمنه منطقة التجارة الحرة الإقامة التدريجية لجدار جمركي موحد للدول الأعضاء تجاه الدول غير الأعضاء، أي أن تصبح مثلاً الرسوم الجمركية التي تطبقها الدول الأعضاء على الاستيراد من الدول غير الأعضاء متساوية.

أما المرحلة الثالثة، فهي مرحلة السوق المشتركة. وتتضمن بالإضافة إلى ما يتضمنه الاتحاد الجمركي إطلاق حرية انتقال الأشخاص والرساميل بين الدول الأعضاء. كما تتضمن هذه المرحلة إجراء تنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.

والمرحلة الرابعة هي مرحلة الوحدة الاقتصادية. وتتضمن بالإضافة إلى ما تتضمنه مرحلة السوق المشتركة إنشاء عملة واحدة كوسيلة للتداول بين الدول الأعضاء وتوحيد السياسات والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول.

يتضح مما سبق أن أدنى مراحل التوحد الاقتصادي هي منطقة التجارة الحرة وأعلىها هي مرحلة الوحدة الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن المراحل الثانية والثالثة والرابعة من عملية التوحد الاقتصادي تتضمن تخلي الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها في الحقل الاقتصادي لمؤسسة فوق قومية (وبالنسبة لنا نحن العرب لمؤسسة قومية) مؤلفة من ممثلين للدول الأعضاء. وكلما ارتفعت مرحلة التوحد أصبحت درجة التخلي أكبر. وهذا التخلي عن جزء من السيادة يفرضه منطق المراحل الثلاث المذكورة أعلاه. فمثلاً إذا كانت مرحلة التوحد الاقتصادي هي السوق المشتركة فليس بوسع أية دولة عضو أن تعدل بمفردها بعض رسومها الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء، بل يجب أن يتم ذلك بموافقة المؤسسة فوق القومية، وأن يجري التعديل من قبل جميع الدول الأعضاء أو كاستثناء معطى لدولة عضو وخلال فترة معينة، وإلا حدث خلل في نظام السوق المشتركة. كما أن متطلبات التنسيق في السياسة الاقتصادية في مرحلة السوق المشتركة قد تحظر على دولة عضو تخفيض سعر صرف عملتها تجاه بقية عملات الدول الأعضاء إلا بعد استشارة بقية الدول الأعضاء وإلا نجم وضع يتسم بعدم التكافؤ في المنافسة. ومن الواضح أنه عندما تتفق مجموعة دول على إقامة سوق مشتركة فيما بينها مثلاً فإن ذلك ينجم عن قناعتها الجماعية بأن الفوائد الناجمة عن هذه السوق سياسياً واقتصادياً وأمنياً تفوق بكثير التخلي عن جزء من سيادتها في عدد من المجالات الاقتصادية. ومن المحتمل أن تشكل عملية التخلي الجزئي عن السيادة لمصلحة هيئة فوق قومية أو فوق قطرية وبخاصة بين أقطار متجانسة حضارياً وتنتمي إلى أمة واحدة السير على طريق الاتحاد السياسي.

٢ - تستند اعتبارات عملية التوحد الاقتصادي العربي أساساً إلى ما يلي:

أ - الهوية العربية والانتماء القومي.

ب - ضرورة دعم الأمن القومي العربي.

ج - المصلحة الاقتصادية المشتركة.

إن أدنى مراحل التوحد الاقتصادي هي منطقة التجارة الحرة، وأعلىها هي مرحلة الوحدة الاقتصادية.

وأرى بأن اعتبارات الهوية العربية والانتماء القومي ودعم الأمن القومي العربي تسبق الاعتبارات الاقتصادية البحتة مع الاعتراف بأهمية هذه الأخيرة. باختصار يتعين دعم عملية التوحد الاقتصادي بين الأقطار العربية أو بين بعضها كمرحلة انتقالية، لأننا نتألف من أمة واحدة ولأن عملية التوحد الاقتصادي ستعزز الأمن الاقتصادي العربي الذي يشكل عنصراً أساسياً من عناصر الأمن القومي العربي. وقد تستفيد بعض الأقطار العربية من عملية التوحد الاقتصادي أكثر من غيرها. ولكن يجب ألا يشكل هذا عائقاً أمام عملية التوحد الاقتصادي، إذ من المعروف أن عملية التنمية في دولة معينة قد تفيد

بعض المناطق في هذه الدولة أكثر من غيرها، ومع ذلك تبقى هذه الدولة موحدة استناداً إلى اعتبارات الانتماء القومي وضرورات تحقيق القوة السياسية والأمنية والاقتصادية. ولكن هذا يجب ألا يحول دون قيام مؤسسات عملية التوحيد الاقتصادي من اتباع سياسات واتخاذ إجراءات تؤمن فوائد متوازنة للأطراف الأعضاء في عملية التوحيد.

ويمكن تلخيص المنافع الاقتصادية لعملية التوحيد الاقتصادي العربي وبخاصة في مراحلها المتطورة بما يلي:

- تؤدي إلى توسيع حجم السوق العربية وتالياً إمكانية الإنتاج على نطاق واسع وتزايد المنافسة والإنتاجية ودعم التنمية العربية. كما أن توسيع حجم السوق ضروري لإقامة صناعات عربية ثقيلة وصناعات حربية. ولا تخفى أهمية هذه الأخيرة من منظور دعم الأمن القومي العربي.

- تخفف من درجة التبعية الاقتصادية للخارج مما يساهم في تحقيق درجة أفضل من استقلالية القرار العربي.

- تدعم المركز التفاوضي العربي في الاقتصاد الدولي والمؤلف لدرجة كبيرة من قوى وتكتلات اقتصادية كبرى.

- تعزز المركز التفاوضي العربي تجاه منظمة التجارة العالمية، كما تمكن الأقطار العربية الأعضاء في أية مرحلة من مراحل التوحيد الاقتصادي العربي من إعطاء بعضها البعض معاملة تفضيلية لا تسري على الدول غير الأعضاء. فمن المعلوم بأن المادة رقم (٢٤) من اتفاقية «الغات» تسمح للدول الأعضاء في كتلة اقتصادي ألا تمنح الدول غير الأعضاء معاملة الدولة الأكثر رعاية.

٣ - وسأنتقل الآن لتقديم لمحة موجزة جداً عن العمل الاقتصادي العربي المشترك على صعيد التوحيد الاقتصادي. وتمثل هذا العمل على الصعيد العربي المؤسسي الجماعي (عدا المستوى الثنائي) ومنذ أوائل الخمسينيات من القرن الفائت في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت لعام ١٩٥٣، وفي اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية للعام نفسه، وفي تبني المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية عام ١٩٥٧ اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وإنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. وهدفت هذه الاتفاقية إلى إقامة وحدة اقتصادية بين الدول الموقعة عليها حسب المفهوم المحدد أعلاه في هذه المقالة. وفي عام ١٩٦٤ اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرار إنشاء السوق العربية المشتركة والذي تضمن فعلياً إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الموافقة عليه وليس سوقاً مشتركة. هذا ولقد تبنت القمة العربية المنعقدة في عمان عام ١٩٨٠ استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك والتي هدفت أساساً إلى إقامة مشاريع إنمائية مشتركة تخلق درجة من التكامل في البنية الإنتاجية العربية. كما أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٨٢ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الأقطار العربية والتي مثلت إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى. وخلال انعقاد القمة العربية في القاهرة في صيف ١٩٩٦ كلفت المجلس الاقتصادي والاجتماعي «باتخاذ

ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما. وعملاً بذلك تبنى المجلس في شباط/فبراير ١٩٩٧ البرنامج التنفيذي بحيث يبدأ العمل في تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم الداخلية ذات الأثر المباشر على استيراد السلع العربية من الدول الأعضاء منذ بداية عام ١٩٩٨ وخلال الأعوام العشرة اللاحقة، وبمعدل تخفيض سنوي قدره عشرة بالمئة. كما تضمن البرنامج مراعاة روزنامة للإنتاج الزراعي في الدول الأعضاء.

فضلاً عما تم ذكره أعلاه عقدت على المستوى المؤسسي العربي الجماعي اتفاقات لتشجيع انتقال الرساميل العربية وتنظيم انتقال العمالة العربية بين الدول الموافقة عليها.

هذا ما تم تحقيقه على الصعيد

المؤسسي الجماعي. أما على أرض الواقع فلم يتم بعامة وحتى بداية ١٩٩٨ تطبيق الاتفاقات العربية في حقل تحرير تجارة السلع ذات المنشأ العربي ومن بينها قرار السوق العربية المشتركة لعام ١٩٦٤ (والذي هو كما أسلفنا قرار إقامة منطقة تجارة حرة). كما لم يتم تطبيق اتفاقية الوحدة الاقتصادية. أما من أهم ما تم تطبيقه فهو إقامة مشاريع مشتركة تقدر قيمتها بحوالى ٣٥ مليار دولار أمريكي^(١). ولكن لم يتم انتقاؤها بمجملها بصورة تخدم

عندما تتفق مجموعة من الدول على إقامة سوق مشتركة فيما بينها فإن ذلك ينجم عن قناعتها الجماعية بأن الفوائد الناجمة عن هذه السوق سياسياً واقتصادياً وأمنياً تفوق بكثير التخلي عن جزء من سيادتها في بعض المجالات الاقتصادية.

ولعل من أهم ما تم تطبيقه هو اتفاقيات تشجيع انتقال الرساميل العربية واتفاق ضمان الاستثمارات العربية. كما تم إنشاء ست مؤسسات مالية إقليمية عربية تقدم للأقطار العربية ولبلدان أخرى في العالم الثالث تمويلاً للتنمية وتمويلاً لعجوز موازين المدفوعات وتمويلاً بالنسبة للأقطار العربية للتجارة فيما بينها. وهذه المؤسسات هي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، والبنك الإسلامي، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أبو ظبي، والصندوق الكويتي للتنمية.

أما فيما يتعلق بالاتفاقيات العربية الجماعية والثنائية المتعلقة بحماية وتنظيم انتقال العمالة العربية فلم يتم بشكل أساسي تنفيذها. ولا يسع المتتبع لتطور العمل الاقتصادي العربي في حقل التكامل إلا أن يلحظ بأنه بقدر ما تمتع أصحاب الرساميل العربية من تشجيع وضمانات وامتيازات كان نصيب من لا يملكون من العرب سوى قوة عملهم الإهمال النسبي.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ التصحيح الأول لأسعار النفط في أواخر عام ١٩٧٣ وأوائل عام ١٩٧٤، والتصحيح الثاني في عام ١٩٧٩ حصلت تفاعلات اقتصادية كبيرة

(١) الرقم مأخوذ من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في سوريا في أيار/مايو ٢٠٠١.

بين الاقتصادات العربية ساهمت لدرجة كبيرة في زيادة نسبة نموها. ولكن هذه التفاعلات لم تؤد إلى تحسين درجة تكامل الاقتصاد العربي لأسباب ساذكرها لاحقاً. ومن أهم هذه التفاعلات الانتقال التلقائي لحوالي ثلاثة ملايين عربي من الأقطار العربية التي كانت تتصف بوجود فائض في قوة العمل العربي إلى الأقطار العربية التي كان لديها عجز في قوة العمل العربي وهي بعامة الأقطار العربية النفطية. وساهم هذا الانتقال التلقائي في تحسين نسبة نمو الأقطار العربية المصدرة لقوة العمل البشري والأقطار العربية المضيفة لها. كما حصلت تفاعلات كبيرة في حقل التدفقات المالية العربية ومن بينها تدفق الرساميل الخاصة على الرغم من أنها كانت وما تزال دون الحد الأدنى المطلوب أو المرغوب.

والآن لماذا أخفقت عملية التكامل أو التوحد الاقتصادي العربي؟ ولماذا لم يحقق التزايد الكبير في الدخل والإنتاج العربيين، وبخاصة ما بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٥ درجة أعلى من التكامل؟ أي لماذا لم يتم تحقيق نسبة أعلى وبدرجة معتبرة من تأمين متطلبات الاقتصاد العربي من مستلزمات الاستثمار والاستهلاك من داخل الاقتصاد العربي بدلاً من خارجه؟ وبكلمات أخرى لماذا لم ترتفع نسبة التجارة العربية البينية لمجموع التجارة العربية وبدرجة معتبرة؟

قبل التعرض لما اعتبره أسباباً حقيقية للإخفاق في تحقيق درجة أعلى وبدرجة معتبرة من تكامل الاقتصاد العربي أو توحيده سأحاول مناقشة مقولتين تحاولان تفسير هذا الإخفاق:

المقولة الأولى ترى أن من أسباب الإخفاق في عملية التكامل الاقتصادي العربي هو ضعف التنمية الاقتصادية العربية وتالياً ضعف الإنتاج، وأنه لم يكن هناك إنتاج كبير ليتم تبادله. وأرى أن هذا التفسير غير مقنع لأن هناك تبادلاً تجارياً كبيراً بين العرب من جهة، وبين الدول الصناعية المتقدمة من جهة أخرى. فلو كان ضعف الإنتاج هو السبب الأساسي في المستوى المنخفض للتجارة العربية البينية، فما السبب إذن في ارتفاع نسبة التجارة العربية مع الدول الصناعية المتقدمة، وما السبب في تزايد الصادرات العربية إلى هذه الدول وفي نسبتها العالية لمجموع الصادرات العربية؟ فضلاً عن ذلك كان الإنتاج العربي في القرن الثامن عشر مثلاً أقل بكثير مما هو عليه في الزمن الراهن، ومع ذلك كانت نسبة التجارة بين الأقطار العربية في المشرق العربي عالية في ذلك القرن. ويشير روجر أوين (Roger Owen) في كتابه *الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي من ١٨٠٠ إلى ١٩١٤* «إلى أنه في حين كانت صادرات مصر إلى سوريا في سنة ١٧٥٠ ما يساوي ما بين ٥٠٠,٠٠٠ و ٨٠٠,٠٠٠ ليرة ذهبية، فإن صادراتها لفرنسا - وكانت أهم الدول الأوروبية تجارة مع دول المنطقة - كانت فقط ما يساوي ١٠٠,٠٠٠ ليرة ذهبية. وفي سنة ١٧٨٣ كانت قيمة الصادرات المصرية لأوروبا ما يساوي حوالي ١٤ مليون ليرة ذهبية على حين كانت صادراتها لمدينة جدة وحدها ما يساوي ٣٤ مليون ليرة ذهبية»^(٢).

Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914* (London; New York: (٢) Methuen, 1981), pp. 52-53,

كما وردت في: محمد ليب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ج ١، الهامش رقم (٩)، ص ٢٥٥.

وفي رأيي أن من أهم أسباب ارتفاع التجارة بين الأقطار العربية في المشرق العربي كنسبة لمجمل تجارة المشرق العربي في القرن الثامن عشر وخلال فترة الثلاثين أو الأربعين عاماً الأولى من القرن التاسع عشر هو أن بلدان المشرق العربي الخاضعة آنذاك للامبراطورية العثمانية كانت تشكل مع هذه الامبراطورية وحدة اقتصادية تتضمن ضمن أمور أخرى عدم وجود أية حواجز جمركية أو إدارية أو نقدية على انتقال السلع ضمن إطار هذه الوحدة وعدم وجود أية عوائق في وجه انتقال الأشخاص والرساميل. كما كانت تتضمن اتحاداً جمركياً ووجود عملة واحدة كوسيلة للتداول.

أنا لا أقلل من أهمية العمل على تنمية الإنتاج العربي بنسبة أكبر كوسيلة - ضمن أمور أخرى - لزيادة نسبة التبادل التجاري بين الأقطار العربية، ولكن ما اعترض عليه هو استعمال ذريعة ضعف الإنتاج كمبرر لعدم إقامة سوق عربية مشتركة مثلاً. فزيادة الإنتاج بدرجة أكبر ليست شرطاً مسبقاً وإنما ستكون نتيجة لإقامة سوق عربية مشتركة. فضلاً عن ذلك زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العربي بنسبة ما ينوف عن ٦ بالمائة كوسيطي سنوي ما بين عامي ١٩٦١ و١٩٩١، ومع ذلك لم يحصل أي تقدم في حقل التكامل الاقتصادي العربي لأسباب سأذكرها لاحقاً. وأخيراً أود أن

لو كان ضعف الإنتاج هو السبب الأساسي في المستوى المنخفض للتجارة العربية البينية، فما السبب إذن في ارتفاع نسبة التجارة العربية مع الدول الصناعية المتقدمة؟

أؤكد بأنني من الذين يرون ضرورة دعم التكامل الاقتصادي العربي ليس نتيجة توسيع حجم السوق العربية فحسب، وإنما أيضاً بصورة مسبقة عبر التخطيط الإنمائي التكاملي المسبق الذي يهدف إلى إقامة مشاريع عربية مشتركة خلال المرحلة التي تقام فيها السوق العربية المشتركة تدعم الإنتاج وتساهم في خلق درجة أكبر من التكامل في البنية الإنتاجية العربية. ولعل من أهم المشاريع المشتركة المرغوبة تلك التي تحاول تحقيق الأمن الغذائي العربي.

أما المقولة الثانية فترى أن تجانس البنية الصناعية العربية يشكل أحد مقومات توسيع التجارة بين العرب كنسبة لتجارتهم الكلية. وأود أن أؤكد بداية أن هناك عوامل تكامل في الاقتصاد العربي. ففي حقل قوة العمل البشري العربي توجد أقطار عربية لديها فائض في قوة العمل البشري العربي، وهناك أقطار عربية لديها نقص في قوة العمل العربي وتستورد عمالة أجنبية. وفي حقل الغذاء هناك أقطار عربية لديها عجز أو نقص في إمكانات إنتاجه، وهناك أقطار عربية لديها إمكانات كبيرة في إنتاجه. وفي حقل المال هناك أقطار عربية لديها فوائض مالية وهناك أقطار أخرى تعاني نقصاً في الموارد المالية. وكل هذا يشكل عوامل تكامل. أنا لا أنكر مثلاً أن هناك تجانساً في بنية الصناعة الاستخراجية (أساساً صناعة النفط) في الأقطار العربية النفطية، ولكن هناك أقطاراً لا تنتج أو لا تنتج بدرجة كافية لتأمين احتياجاتها كافة كالسودان والمغرب وتونس والأردن ولبنان. كما أنني لا أنكر أن هناك قدراً من التجانس في بنية الصناعات التحويلية في عدد من الأقطار العربية. ولكن كل هذا لا يشكل مبرراً لتأخير قيام السوق العربية المشتركة حتى يحصل تكامل تام في بنية الصناعات التحويلية. فتحقيق درجة

أعلى من التكامل في هذه البنية سيتم نتيجة السوق المشتركة. فضلاً عن ذلك أنا لا أرى مبرراً ضمن إطار السوق العربية المشتركة أن يتخصص كل قطر بصناعة معينة أو بمستلزمات إنتاج صناعة معينة، إذ قد توجد منشآت لصناعة واحدة في أقطار عدة يلبي مجموع إنتاجها حاجات السوق العربية كما يؤمن فائضاً متاحاً للتصدير. فصناعة السيارات في الاتحاد الأوروبي مثلاً موجودة في ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، والسويد، وهولندا، وبلجيكا. وهذه تتنافس فيما بينها من حيث النوعية والسعر، ويلبي مجموع إنتاجها حاجات الاتحاد الأوروبي للسيارات مع وجود فائض متاح للتصدير إلى خارج الاتحاد. فضلاً عن ذلك يوجد في القطر العربي الواحد منشآت عديدة لصناعة واحدة أو لفعالية اقتصادية واحدة. فما الذي يحول دون أن يوجد الشيء ذاته ضمن إطار السوق العربية المشتركة المأمول إقامتها^(٣)؟

هل صحيح أن جنانس البنية الصناعية العربية يلغي وجود عوامل التكامل في الاقتصاد العربي؟

أما الأسباب الحقيقية في رأيي وراء عدم تحقق تقدم يذكر في حقل التكامل الاقتصادي العربي على أرض الواقع على الرغم من تزايد الإنتاج العربي وتزايد الثروات العربية وبخاصة ما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥ فتركز فيما يلي:

١ - لم يتم تنفيذ الكثير من الاتفاقات والقرارات المتخذة على الصعيد المؤسسي الجماعي العربي كاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. وكما هو واضح يعكس عدم التنفيذ هذا عدم توافر الإرادة السياسية العربية لتحقيق درجة من التوحد أو التكامل الاقتصادي العربي. فعدم توافر هذه الإرادة عكس جزئياً انحسار المد القومي العربي بعد هزيمة حرب ١٩٦٧. وعلى الرغم من أن هذا المد ما لبث أن تصاعد خلال حرب ١٩٧٣ إلا أنه عاود انحساره فيما بعد وتمثل أساساً في توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨. وأرى أن أهم قرار اتخذ في حقل التوحد الاقتصادي العربي على الصعيد المؤسسي الجماعي العربي كان إنشاء اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧ إبان ذروة المد القومي العربي. والتي تجسدت بعد عام تقريباً في الوحدة بين مصر وسوريا.

ب - إن الاكتفاء في مجال تحرير التجارة العربية البينية بمنطقة التجارة الحرة لن يؤدي إلى تحقيق درجة معتبرة من التكامل الاقتصادي العربي نظراً للصعوبات التي تواجه تطبيقها بسبب عدم التكافؤ في المنافسة بين الأقطار المنضمة إليها والناجمة عن عدم توحيد الجدار الجمركي تجاه العالم الخارجي وغياب التنسيق في السياسات الاقتصادية على سبيل المثال. فتجربة منطقة التجارة الحرة التي تم إحداثها عام ١٩٦٤ تحت شعار السوق المشتركة خير دليل على ذلك، إذ واجهت هذه المنطقة صعوبات في تطبيقها، مما دفع عدداً من الأقطار المصدقة على قرار إحداثها إلى اللجوء إلى المادة رقم

(٣) اعتمدت في كتابة مضمون المقتولين الأولى والثانية كلياً على: محمد الأطرش، «العرب والعملة: ما العمل؟»،

المستقبل العربي، السنة ٢٠، العدد ٢٢٩ (آذار/مارس ١٩٩٨)، ص ١١٣ - ١١٤.

(١٤) من القرار والتي تسمح باستثناء ما تريده من سلع من أحكام القرار.

كما انني أرى أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي بُدئ بتنفيذها في مطلع عام ١٩٩٨ لن تؤدي على الأغلب إلى زيادة تُذكر في التجارة العربية البينية كنسبة لمجموع التجارة العربية حتى ولو لم تعان من صعوبات في تنفيذها. والسبب الأساسي وراء ذلك هو أن بلدان مجلس التعاون الخليجي والتي شكّل ناتجها المحلي الإجمالي عام ١٩٩٩ حوالى ٤٢ بالمئة من مجمل الناتج العربي الإجمالي لا تتبع سياسة حماية تطبق على مستورداتها من خارج الوطن العربي. وهذا يعني أولاً أن الصادرات من بقية البلدان العربية إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي لن تتمتع بمزايا تفضيلية تُذكر، وثانياً استمرار تسرب جزء كبير من دخول دول مجلس التعاون على الإنفاق خارج الوطن العربي. فبعد سنتين من تطبيق هذه المنطقة الحرة ما تزال نسبة التجارة العربية البينية في حدود النسب السابقة، إذ بلغت عام ١٩٩٩ نسبة ٨,٦ بالمئة^(٤).

ج - وهذا السبب يتقاطع جزئياً مع السبب السابق ويتلخص في أن جزءاً كبيراً من التزايد في الثروات والدخول العربية وبخاصة بعد التصحيحين الأول والثاني لأسعار النفط تركّز في أيدي قلة نسبية من العرب انغمست في البذخ الاستهلاكي على الاستيراد من الخارج. كما هربت هذه القلة قسماً كبيراً من ثرواتها إلى خارج الوطن العربي. ومن المعلوم اقتصادياً بأنه كلما كانت نسبة الدخل التي تنفق داخل الوطن العربي أعلى ونسبة الدخل التي تنفق خارجه أقل يؤدي التزايد في الإنفاق القومي إلى درجة نمو أفضل وإلى درجة أعلى من خلق وظائف عمل جديدة وإلى درجة أكبر من التكامل في الاقتصاد العربي.

٤ - والآن وقد تم البدء منذ مطلع عام ١٩٩٨ بتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفي ضوء ما سبق ذكره في الفقرة (ب) من البند (٣) أعلاه من هذه المقالة، أرى ضرورة دعم منطقة التجارة الحرة بالانتقال التدريجي إلى إقامة سوق عربية مشتركة وذلك لما يلي:

أ - أظهرت التجربة أن الذين يطالبون فقط بإقامة منطقة تجارة حرة لا يرغبون في الالتزام بمرحلة أعلى من مراحل التوحيد الاقتصادي العربي. فالنسبة إليهم أن منطقة التجارة الحرة هي نهاية المطاف، أما بالنسبة للمؤمنين بالقومية العربية فإن نهاية المطاف هي إقامة الاتحاد العربي الضروري لتحقيق أسباب القوة العربية.

ب - إن لعملية التوحيد الاقتصادي دينامية خاصة. فكل مرحلة أدنى - كمرحلة منطقة التجارة الحرة مثلاً - تخلق ضرورات للمضي قدماً نحو مرحلة أعلى. بكلمات أخرى إن المرحلة الأعلى تصبح ضرورية لحل إشكاليات تنشأ في مرحلة أدنى.

وأود أن أضيف إلى ما سبق ما يلي:

- في حال توافر الإرادة السياسية لدى غالبية الاقطار العربية، فإن إقامة سوق عربية مشتركة - تتضمن كما هو معروف حرية انتقال قوة العمل البشري - أسهل بكثير من قيام سوق كهذه بين دول مؤلفة من قوميات مختلفة. فالأقطار العربية تتصف بتجانس حضاري أو ثقافي وتتنمي إلى أمة واحدة.

(٤) جامعة الدول العربية، الامانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠، ص د.

- ليس من الضروري إقامة السوق العربية المشتركة دفعة واحدة وتدرجياً بين جميع الاقطار العربية، بل يمكن البدء بإقامتها بين دولتين أو ثلاث أو أكثر يمكن أن تشكل في المستقبل عامل جذب لاقطار عربية أخرى.

- يتعين دعم السوق العربية المشتركة عبر إقامة مشاريع مشتركة مخططة مسبقاً بهدف خلق درجة أعلى ومسبقاً من التكامل في الاقتصاد العربي كإقامة مشاريع مشتركة بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي - أو درجة عالية منه - في تأمين الغذاء.

- من الضروري أن تتضمن السوق العربية المشتركة درجة فعّالة من الحماية من مزاحمة الصناعات الأجنبية نظراً لأن مستوى التنمية العربية الراهنة أقل وبدرجة معتبرة من مستوى التنمية في الدول الصناعية المتقدمة. ويجدر التذكير هنا أنه عندما تم إنشاء الاتحاد الجمركي الألماني (الزولفراين) عام ١٨٣٤ بين الولايات الألمانية تضمن درجة فعّالة من الحماية نظراً لتأخر هذه الولايات عن بريطانيا في مجال التنمية الصناعية.

من الأسباب الحقيقية وراء عدم تحقيق تقدم يذكر في حقل التكامل الاقتصادي العربي غياب الإرادة السياسية لتنفيذ الكثير من الاتفاقيات والقرارات المتخذة على الصعيد المؤسسي الجماعي العربي!

- يتعين تفعيل الرأي العام العربي وعبر الوسائل الديمقراطية في الضغط على الحكومات العربية المتقاعسة في مجال إقامة السوق العربية المشتركة، وذلك عبر إبراز أهميتها كخطوة في اتجاه الاتحاد العربي وفي اتجاه تحقيق أسباب القوة العربية. كما يتوجب إشراك الرأي العام في مراقبة عملية تنفيذ السوق المشتركة وذلك عبر:

- أ - قيام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بنشر تقرير دوري يقدم للحكومات الأعضاء ويتاح للرأي العام الاطلاع عليه.
- ب - إنشاء لجنة متخصصة بقضايا السوق المشتركة لدى المجالس التشريعية للدول الأعضاء وذلك بهدف المساعدة على وضع أحكام السوق موضع التنفيذ.

ثانياً: آثار الشراكة الأوروبية المتوسطية في عملية التوحيد الاقتصادي والتنمية العربيتين

١ - يتمثل مشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطية في البيان الصادر عن مؤتمر برشلونة المنعقد في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ولقد وافقت الأطراف المشاركة في المؤتمر^(٥) من حيث المبدأ على إقامة شراكة بين الاتحاد الأوروبي من جهة، والبلدان المتوسطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جهة أخرى، وذلك في ثلاثة مجالات:

(٥) بالإضافة إلى مجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية، شاركت الأطراف التالية في المؤتمر ممثلة بوزير خارجيتها: ألمانيا، الجزائر، النمسا، بلجيكا، قبرص، الدانمرك، مصر، إسبانيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، إيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، الأردن، لبنان، اللوكسمبورغ، مالطا، المغرب، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة، سوريا، السويد، تونس، تركيا، والسلطة الفلسطينية ممثلة برئيسها.

الأول يتعلق بالسياسة والأمن، والثاني بالاقتصاد والمال، والثالث بالنواحي الاجتماعية والثقافية. كما تبنت برنامج عمل يشكل آلية تتبع لتحقيق هذه الشراكة. وبما أن أحد هدي هذه المقالة هو تحليل أثر الشراكة في عملية التوحد الاقتصادي والتنمية العربيتين، لذلك لن أتعرض أساساً لآثار الشراكة في مجال السياسة والأمن وفي المجال المتعلق بالنواحي الاجتماعية والثقافية مع الاعتراف بأهميتها^(٦). ولقد اعتمدت في تحديد مضمون الشراكة على النص الإنكليزي لبيان برشلونة.

وتتضمن الشراكة الاقتصادية والمالية:

١ - الإقامة التدريجية لمنطقة تجارة حرة بالسلع المصنعة (أي منتجات الصناعة التحويلية) بين الاتحاد الأوروبي من جهة، والبلدان المتوسطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جهة أخرى بحيث تكون مستكملة بحلول عام ٢٠١٠. وتتضمن إقامة منطقة التجارة الحرة الإزالة التدريجية وبحسب جدول زمني متفق عليه للرسوم الجمركية والرسوم الداخلية ذات الأثر المماثل والقيود الإدارية والكمية والنقدية على التجارة بهذه السلع بين الطرفين.

ب - دعم الاقتصاد الحر وتطويره.

ج - تصحيح البنى الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمها وتحديثها مع إعطاء الأولوية لدعم وتنمية القطاع الخاص.

د - إزالة الحواجز التي تعترض الاستثمارات، بما فيها الاستثمارات داخل القطاع المصرفي.

هـ - نقل التقنية.

و - التعاون لتخفيف ضغط الهجرة، بما في ذلك وضع برامج محلية للتدريب المهني وإيجاد فرص عمل محلية، وضرورة تحقيق تعاون أوثق في ما يتعلق بالهجرة غير الشرعية بحيث تتعهد الدول الأعضاء بإعادة استقبال رعاياها المقيمين بصورة غير شرعية في دول أخرى أعضاء في المؤتمر^(٧).

٢ - بعد هذا العرض الموجز لمضمون الشراكة في حقل الاقتصاد والمال سنتناوله أدناه بالتحليل الذي سيقصر على علاقة الاتحاد في هذا المجال بالبلدان العربية المعنية. ويجدر التأكيد بداية أن مشروع الشراكة يعكس تفاوتاً هائلاً في علاقات القوة بين الاتحاد من جهة، والبلدان العربية المتوسطية من جهة أخرى. فالإتحاد يتفاوض ويتفاوض ككتلة قوية جداً اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً بينما تتفاوض وتفاوض الدول العربية

(٦) للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلاً لمشروع الشراكة من النواحي السياسية والأمنية والاجتماعية، انظر: محمد الأطرش، «المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي»، المستقبل العربي، السنة ١٩، العدد ٢١٠ (أب/أغسطس ١٩٩٦)، ص ١٣ - ٢٠.

(٧) ورد مضمون النص (و) تحت بند الشراكة الاجتماعية والثقافية. ونظراً لأهميته الاقتصادية أوردته هنا تحت بند الشراكة الاقتصادية والمالية.

الضعيفة أصلاً بصورة منفردة. فضلاً عن ذلك، حتى لو تفاوضت البلدان العربية المتوسطة ككتلة - وهذا لم يحدث ولن يحدث - فإن التفاوت الكبير في علاقات القوة سيبقى قائماً. وسينجم عنه عدم تكافؤ كبير جداً في المنافسة في الحقل الاقتصادي.

وتمثل التفاوت الهائل في علاقات القوة وعلى سبيل المثال وبعمامة فيما يلي:

- عدم دعوة ليبيا إلى مؤتمر برشلونة بهدف الانضمام إلى الشراكة بحجة اعتبارها دولة إرهابية، وفي الوقت نفسه دعوة إسرائيل التي قامت على الإرهاب والتطهير العرقي وما زالت تمارسهما. كما تجاهل بيان برشلونة مطالبة سوريا المتكررة منذ زمن بالتفريق بين الإرهاب من جهة، والمقاومة المشروعة بل الواجبة للاحتلال.

- إصرار الاتحاد على منطقة تجارة حرة في السلع المصنعة تكون مستكملة بحلول عام ٢٠١٠ (أو حوالى ذلك التاريخ) والتي تعكس - كما سنظهر أدناه - مصلحة الاتحاد والتحفّظ على إقامة منطقة كهذه تشمل السلع الزراعية أو منتجات الصناعات الاستخراجية كالنفط مثلاً والتي قد تكون أقل ضرراً من منظور الأقطار العربية المتوسطة^(٨).

- على الرغم من أن أحد المنطلقات الأساسية لمشروع الشراكة - كما نص على ذلك بيان برشلونة - هو التأكيد على حق كل دولة ضمن إطار حكم القانون والديمقراطية في اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقضائي وتطويره بحرية، إلا أن هذا الحق قد تم إجهاضه حين أصر الاتحاد على أن بعض مضامين الشراكة الاقتصادية والمالية هي المزيد من الحرية الاقتصادية والمزيد من دعم القطاع الخاص.

والآن سانتقل إلى تقديم تحليل أكثر تفصيلاً لآثار الشراكة الأوروبية - المتوسطة في الحقل الاقتصادي والمالي في الأقطار العربية المعنية.

١ - ستؤدي إقامة منطقة تجارة حرة في السلع المصنعة إلى إجهاض عملية التوحد الاقتصادي العربي. ولإيضاح ذلك يتعين أن نذكر أن عملية التوحد الاقتصادي العربي سواء اتخذت شكل منطقة تجارة حرة أو سوق مشتركة عربية تتضمن - ضمن أمور أخرى - إعطاء الأقطار العربية المنضمة إلى عملية التوحد الاقتصادي معاملة تفضيلية في حقل التجارة بالسلع المصنعة فيما بينها وذات المنشأ العربي. ولكن إعطاء هذه المعاملة التفضيلية لاستيراد السلع المصنعة من الاتحاد الأوروبي يتضمن إزالة المعاملة التفضيلية بين الأقطار العربية. وسيحدث هذا شرخاً كبيراً في عملية التوحد الاقتصادي العربي يتمثل في تزايد نسبة التجارة العربية مع الاتحاد الأوروبي على حساب انخفاض نسبة

(٨) تجدر الإشارة إلى أن اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس تستثني من منطقة التجارة الحرة المكوّن الزراعي الذي يدخل في إنتاج السلع المصنعة. وهذا يعني على سبيل المثال أن منتجات الصناعات الغذائية أو النسيجية المصدرة من تونس إلى الاتحاد - وفي حال استكمال منطقة التجارة الحرة بينهما - لن تدخل من دون رسوم جمركية على المكون الزراعي الداخل في إنتاج السلعة المصنعة. ويبدو أن اتفاقية الشراكة بين الاتحاد ومصر الموقعة بالأحرف الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ تعالج موضوع التجارة بالسلع الزراعية ولكن لا تنص على إقامة منطقة تجارة حرة فيها.

التجارة العربية البينية في هذه السلع. باختصار أن إقامة منطقة تجارة حرة عربية في السلع المصنفة تتعارض جذرياً مع إقامة إحدى الدول العربية أو عدد منها منطقة تجارة حرة في هذه السلع مع الاتحاد الأوروبي. فضلاً عن ذلك أن من أهم المبررات الاقتصادية للأقطار العربية (بالإضافة إلى المبررات القومية الأهم) لإعطاء بعضها البعض معاملة تفضيلية هو أنها تتصف بمرحلة متقاربة من حيث مستوى التنمية الصناعية مما يتضمن درجة معتبرة من التكافؤ في المنافسة فيما بينها وبخاصة إذا انتقلت الأقطار العربية إلى مرحلة الاتحاد الجمركي مثلاً. وينتفي هذا المبرر الاقتصادي فيما يتعلق بإنشاء منطقة تجارة حرة في السلع المصنعة مع الاتحاد الأوروبي حيث يوجد تفاوت كبير جداً في مستوى التنمية الصناعية وتالياً في القدرة على المنافسة.

فضلاً عما سبق أن إقامة منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي ستجهد عملية انتقال الأقطار العربية من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى منطقة الاتحاد الجمركي العربي أو السوق العربية المشتركة والتي هي - كما أسلفنا - ضرورة قومية وضرورية أيضاً لحل إشكاليات اقتصادية تنشأ ضمن إطار المنطقة الحرة العربية^(٩).

وكما يتضح مما سبق ذكره في القسم الأول من هذه الدراسة، فإن إضعاف عملية التوحد الاقتصادي العربي سيؤثر سلباً في التنمية العربية ككل.

ب - وسانتقل الآن إلى تقديم تحليل مختصر للآثار المحتملة على التنمية الصناعية العربية لقيام منطقة تجارة حرة في السلع المصنعة بين الاتحاد الأوروبي من جهة، والبلدان العربية المتوسطة من جهة أخرى. وفي هذا المجال يتعين التفريق بين حالتين: الأولى أثر منطقة التجارة الحرة في الصناعات التحويلية العربية القائمة، والثانية أثرها في مقدرة العرب في المستقبل على إقامة صناعات تحويلية غير موجودة في الزمن الراهن. وأود أن أقدم هذا التحليل بمقولة وهي أن إقامة منطقة تجارة حرة بين كتلة أوروبية ضخمة وموحدة اقتصادياً ومتقدمة من حيث مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وأقطار عربية متوسطة ضعيفة ومتفرقة وأقل تقدماً بكثير من حيث مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى سيؤدي إلى تكريس تخلف هذه الأخيرة^(١٠).

وسيكون أثر منطقة التجارة الحرة في الصناعات العربية التحويلية القائمة أما

(٩) يجدر التذكير بأن السوق الأوروبية المشتركة التي تم إنشاؤها بموجب معاهدة روما لعام ١٩٥٧ رفضت طلب بريطانيا الانضمام إليها عبر إقامة منطقة تجارة حرة مع السوق. وأصررت على أن تقبل بريطانيا معاهدة روما، إذ أدركت السوق الأوروبية المشتركة بأن طلب بريطانيا سيؤدي إلى عرقلة أو إجهاد السوق الأوروبية المشتركة. وفعلاً قبلت بريطانيا في أوائل السبعينيات الانضمام إلى السوق عبر توقيعها على معاهدة روما.

(١٠) تستند إقامة منطقة تجارة حرة إلى نظرية حرية التجارة الخارجية. ويظهر التحليل الاقتصادي أن هذه النظرية غير صالحة لبلدان العالم الثالث الأكثر تقدماً، كما أنها غير صالحة لقطاعات عديدة في البلدان المتقدمة (قطاع الزراعة) والتي تتطلب الحماية. وكل ذلك بسبب استناد نظرية حرية التجارة الخارجية إلى افتراضات غير واقعية. للاطلاع على تحليل مكثف لافتراضات نظرية حرية التجارة الخارجية، انظر: محمد الأطرش، «حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية»، المستقبل العربي، السنة ٢٣، العدد ٢٦٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ١٠ - ١٣.

القضاء على أغلبها أو التأثير فيها سلبياً نظراً إلى تقدم الصناعات التحويلية في الاتحاد الأوروبي، لأنها تستفيد من اقتصادات الإنتاج على نطاق واسع بسبب ضخامة سوق الاتحاد، وبسبب أن عدداً مهماً من شركاتها هو من نوع المتخطية القوميات. وسيستقل الأثر السلبي في الصناعات التحويلية في البلدان العربية المتوسطة لأن الفئات الميسورة فيها تتصف بثقافة استهلاكية تفاخرية تجعلها تفضل ما هو مستورد من أوروبا، حتى ولو كان أعلى سعراً (وربما في بعض الأحيان أقل جودة) مما هو منتج محلياً. وهذه الثقافة الاستهلاكية هي على طرفي نقيض من الثقافة الاستهلاكية في اليابان مثلاً. أما المكاسب العربية المتمثلة في تحقيق نمو أكبر في الصادرات المصنعة من الأقطار العربية المتوسطة إلى الاتحاد فستكون في أحسن الأحوال محتملة وليست مؤكدة.

ولكن الأثر الأخطر والأهم لمنطقة التجارة الحرة هو الحيلولة في المستقبل دون تطوير صناعات تحويلية عربية غير قائمة حالياً أو قائمة على نطاق محدود. فانفتاح الأسواق العربية المتوسطة ومن دون حماية، أو من دون حماية لفترة كافية من الزمن، على استيراد سلع مصنعة متطورة وذات تقانة عالية،

إن الأثر الأخطر والأهم لمنطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان العربية المتوسطة هو الحيلولة في المستقبل دون تطوير صناعات تحويلية عربية غير قائمة حالياً!

كمنتجات صناعات الكومبيوتر والالكترونيات والصناعات الطبية والهندسية المتطورة سيشكل عقبة في طريق العمل على إقامتها في الأقطار العربية المتوسطة. وستكون النتيجة على الأغلب أن تتكرر في هذه الأقطار من حيث المبدأ، وإن لم يكن من حيث التفصيل، التجربة التي مرت بها مصر وسوريا في القرن التاسع عشر عندما أجبرتا كجزء من الامبراطورية العثمانية على أن تفتحا أسواقهما على حرية التجارة الخارجية. وسينتج من ذلك أن تخصص هذه الأقطار بإنتاج المواد الأولية والسلع الزراعية والخدمات السياحية والسلع المصنعة الخفيفة ذات التقانة غير المتقدمة والتي تميل أسعارها الحقيقية في الأجل الطويل نحو الانخفاض مما من شأنه أن يؤدي إلى تكريس التخلف الكلي أو النسبي، وبخاصة في مجال اكتساب أسباب القوة بجميع نواحيها.

وسيكون من نتائج الأثر السلبي للمشاركة في أغلب الصناعات التحويلية في الأقطار العربية المتوسطة استفحال درجة البطالة فيها.

= وتظهر التجربة التاريخية أولاً أن عدداً من الدول الرأسمالية المهمة كأمريكا واليابان وألمانيا والتي تأخرت عن بريطانيا في عملية التصنيع في القرن التاسع عشر بمجملة لجأت في هذا القرن إلى الحماية لبناء قاعدة صناعية وبخاصة في مجال الصناعات الثقيلة ولتتمكن من إنتاج السلاح الحديث وتنافس بريطانيا في الاستحواذ على المستعمرات. وثانياً أن حرية التجارة الخارجية التي عممت بريطانيا تطبيقها منذ عام ١٨٢٨ تقريباً على بلدان العالم الثالث الأكثر تقدماً والتي استعمرتها بشكل مباشر أو غير مباشر كالصين والهند والإمبراطورية العثمانية بما فيها مصر وسوريا أدت إلى إحباط تنميتها الصناعية وأدت إلى توزيع في العمل الدولي لغير صالحها. للاطلاع على عرض أكثر تفصيلاً لهذه التجربة، انظر: محمد الأطرش، «تطور النظام الدولي»، المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ١٧١ (أيار/مايو ١٩٩٢)، ص ٢٩ - ٣٠ و ٢٧.

وقد يكون من المفيد أن نتعرض هنا إلى مقولة ترى بأن لا بديل من الشراكة، وهي أنه إذا قامت أغلب الأقطار العربية المتوسطة بالانضمام إليها (وحتى الآن لم يتم ذلك حسب علمي) فإنه لا مندوحة للقطر العربي المتوسطي الواحد من الانضمام وإلا ستتأثر صادراته إلى الاتحاد الأوروبي بدرجة سلبية. وأرى أن هذه المقولة غير مقنعة. فكما سبق ذكره أعلاه فإن المنفعة من حيث تزايد صادرات القطر العربي المتوسطي من السلع المصنعة إلى الاتحاد ونتيجة منطقة التجارة الحرة غير مؤكدة، أما الضرر عن طريق الاستيراد فأمر مؤكد. فإذا أخذنا على سبيل المثال قطراً عربياً كسوريا مثلاً، فإن منطقة التجارة الحرة الأوروبية - المتوسطة ستطبق على صادرات سوريا من منتجات الصناعات التحويلية فقط. وهذه تشكل أقل من عشرة بالمئة حسب إحصاءات عام ١٩٩٩ من مجموع صادراتها ولا تنطبق على صادراتها من الصناعة الاستخراجية كالنفط ومشتقاته مثلاً وهي تشكل سبعين بالمئة (٧٠) من مجموع الصادرات السورية السلعية. فالإتحاد الأوروبي كما هو معلوم يطبق رسوماً جمركية ورسوماً داخلية مماثلة عالية جداً على استيراد النفط ومشتقاته. كما أن مشروع منطقة التجارة الحرة لا ينطبق على التجارة الخارجية بالسلع الزراعية والمنتجات الحيوانية. باختصار إن المنفعة الممكنة وغير الأكيدة والتي ستصيب قسماً ضئيلاً من صادرات سوريا لا توازي الضرر عن طريق الاستيراد والذي ستتعرض له الصناعات التحويلية السورية، هذا إذا تجاهلنا الضرر الأهم الذي سيتعرض له مشروع التوحد الاقتصادي العربي والذي تمت مناقشته في البند (١) أعلاه.

ومن الجدير بالذكر هنا أنه نظراً للاختلاف الكبير في علاقات القوة بين الإتحاد من جهة، والأقطار العربية المتوسطة من جهة أخرى والتي تتفاوض انفرادياً، فإنه في أي نزاع في المستقبل بين الطرفين حول تفسير أحكام اتفاقية الشراكة أو حول تطبيقها سيكون الطرف العربي في الموقف الأضعف نظراً لأنه ليست لديه الإمكانيات البشرية والمادية الكافية للدخول في نزاع قضائي قد يطول أمده. وعلى الرغم من أن سوريا لم تنضم حتى الوقت الراهن إلى مشروع الشراكة، فإن بوادر النزاع قد ظهرت حين احتج الإتحاد الأوروبي على إغراق سوريا لسوقه بالغزول القطنية^(١١).

ج - وسأحاول الآن تقديم مناقشة موجزة لمضامين الشراكة الاقتصادية والمالية والمتعلقة بدعم القطاع الخاص وحرية الأسواق الداخلية في الأقطار العربية المعنية وانفتاح أسواقها من دون قيود على تدفق استثمارات الإتحاد الأوروبي إليها. ويتضمن تحقيق هذه الأهداف الانتقال في الأقطار العربية المعنية إلى نظام رأسمالية حرية الأسواق أو الحرية الاقتصادية بدرجة كبيرة. وسيؤدي هذا النظام إلى تفاقم سوء التوزيع في الثروات والدخول والإخفاق في إشباع الحاجات الأساسية للناس بأسعار قادرين على دفعها، وإلى انتشار البطالة والفقر أكثر مما هي منتشرة حالياً. وهذه نتائج منطقية لنظام رأسمالية الحرية الاقتصادية بدرجة كبيرة. وهذه النتائج موجودة في الدول الرأسمالية المتقدمة،

(١١) حول هذا الموضوع، انظر: 15 - 14، pp. (March 2001)، Middle East International (London)، no. 646

وعبد الفتاح العوض، في: تشرين، ١١/٢/٢٠٠١.

ولكنها ستكون أكثر سوءاً في البلدان العربية المعنية نظراً لظاهرة التهرب المتفشية من دفع الضرائب، كما أن بعضها يعفي قانونياً ولفترة من الزمن استثمارات القطاع الخاص في مجالات عديدة من دفع الضرائب. فضلاً عن أن رأسماليتها تتصف بدرجة معتبرة من الرأسمالية الطفيلية غير المنتجة والتي لا تدفع ضرائب أصلاً.

وأرى أن من أهم أهداف دعم مشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطية لظهور رأسمالية الحرية الاقتصادية وبدرجة كبيرة هو تأمين أكبر قدر من الانفتاح على استيراد السلع المصنعة من الاتحاد الأوروبي. ففي حال وجود قطاع عام قوي في حقل التجارة الخارجية في البلدان العربية المعنية، فإن هذه الأخيرة ستصبح قادرة، حتى في حال إزالة جميع القيود والرسوم على استيراد السلع المصنعة من الاتحاد، على التحكم في هذا الاستيراد عبر قطاعها العام.

أما فيما يتعلق بتشجيع تدفق الاستثمارات من الاتحاد إلى الأقطار العربية المعنية، فيتعين التفريق بين الاستثمارات المباشرة والتي تتضمن إقامة مشاريع حقيقية كبناء مصنع أو استصلاح أرض، والاستثمارات غير المباشرة أو الاستثمارات المالية والتي تتضمن شراء الأوروبيين سندات وأسهم الشركات المحلية العربية وشراء عملات البلدان العربية المضيفة لهذه الاستثمارات. فالاستثمارات المالية خطيرة وتحقق اقتصادات البلدان العربية المعنية بعوامل عدم استقرار نتيجة إمكانية تصفية هذه

إن إقامة منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي في السلع المصنعة، وكذلك تدفق الاستثمارات الأوروبية بلا حدود ليسا في مصلحة البلدان العربية..

الاستثمارات في لحظات، وتؤدي إلى أزمات مالية كذلك التي تتعرض لها البلدان الرأسمالية المتقدمة من حين لآخر، والتي تعرضت لها بعض البلدان الآسيوية في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، وتعرضت لها تركيا مؤخراً.

أما فيما يتعلق بتشجيع تدفق الاستثمارات الأوروبية المباشرة ومن دون حدود إلى الأقطار العربية المعنية، فإنني أخشى بأنها قد تؤدي إلى سيطرة الأوروبيين على اقتصادات هذه الأخيرة وممارستهم نفوذاً اقتصادياً وسياسياً كبيراً بسبب الاختلاف الكبير في موازين القوى بين الاتحاد من جهة، والأقطار العربية المعنية من جهة أخرى. ونظراً لأن المستثمرين الأوروبيين يحصلون على دعم كبير من الاتحاد الأوروبي. كما أنني أخشى أن تتكرر الظاهرة التاريخية التي حدثت في مصر في عهد الخديوي توفيق والخديوي اسماعيل حين استغل الأوروبيون مصر في القرن التاسع عشر ومن دون رحمة^(١٢).

ومن الضروري التأكيد أن ما ورد أعلاه لا يتضمن أبداً عدم الرغبة في قيام

(١٢) للاطلاع على عمليات النهب المباشر من قبل الأوروبيين لمصر وبخاصة عمليات الإغارة على الخزينة المصرية في تلك الفترة، انظر: ديفيد لاندن، بنوك وباشوات، ترجمة وتقديم عبد العظيم أنيس (القاهرة: كتاب الأمل، ١٩٨٥)، وبخاصة ص ٨٢ - ٨٤.

الأقطار العربية المتوسطة بتعزيز علاقات التعاون والتبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي وضمن إطار أنظمتها الاقتصادية بما فيها أنظمة التجارة الخارجية والعملات الأجنبية. ولكنني ضد إقامة منطقة تجارة حرة في السلع المصنعة مع الاتحاد للأسباب المنوه عنها أعلاه. كما أنني لا أعارض تدفق الاستثمارات الأوروبية المباشرة إلى الأقطار العربية المعنية شرط أن تبقى هذه الاستثمارات ضمن حدود وأن تتركز في مشاريع ضرورية تتطلب تقانة عالية. وبطبيعة الحال أفضل تشجيع الاستثمارات العربية نظراً - وضمن أمور أخرى - لأثرها التكاملي في الاقتصاد العربي. كما يمكن تشجيع تدفق الاستثمارات من دول أخرى كالصين واليابان.

خاتمة

هناك استنتاجان رئيسيان لهذه الدراسة:

الأول: ان إخفاق عملية التوحيد الاقتصادي العربي - وكما تم تحديدها في متن الدراسة - يعود أساساً إلى عدم توافر الإرادة السياسية العربية لتجاوز منطقة التجارة الحرة العربية والمضي قدماً نحو إقامة سوق مشتركة تتمتع بدرجة كافية من الحماية تجاه العالم الخارجي ونحو تطبيق استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.

والثاني: ان مشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطة يتعارض جذرياً مع المشروع الوحدوي العربي، وبخاصة في الحقل الاقتصادي، وسيؤدي الأول إلى إجهاد عملية التوحيد الاقتصادي العربي وعملية التنمية الصناعية العربية. كما يمكن أن يؤدي إلى هيمنة أوروبية وإلى حقن الاقتصاد العربي بعوامل عدم استقرار اقتصادي □